

تقييم الوكالات  
للاستجابة الإنسانية  
لأزمة اليمن



## تقييم الوكالات للاستجابة الإنسانية لأزمة اليمن

### إدارة التقييم وتمويله وتنفيذه

تم التقييم وتمويله من قبل الفريق التوجيهي للتقييم الإنساني العابر للوكالات، وهو هيئة مرتبطة باللجنة الدائمة المشتركة العابرة للوكالات. كما تم التعاقد مع مؤسسة فالد إيفالويشن لإجراء التقييم، بدعم من خبراء من معهد دراسات التنمية.

### شكر وعرافان

يود فريق التقييم أن يشكر موظفي فريق التقييم التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نيويورك، وفرق التوجيه والإدارة المعنية بالتقييم العابر للوكالات، ومنسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في اليمن، والفريق القطري للشؤون الإنسانية في اليمن، وأعضاء الفريق الاستشاري، وجميع من شارك في التقييم على وقتهم ودعمهم والمعلومات والوثائق التي قدموها، والتي شكلت جزءاً رئيسياً من التحليل الوارد في هذا التقرير. كما يود الفريق التعبير عن امتنانه بشكل خاص للفريق القطري، الذي كان سخياً في وقته ودعمه لفريق التقييم، رغم التحديات المستمرة والمعقدة المرتبطة بإدارة إحدى أكبر عمليات الإغاثة في العالم وسط إحدى أصعب بيئات الدعم.

### فريق التقييم [فالد إيفالويشن ومعهد دراسات التنمية]

لويس سيدا، قائد الفريق

مارتين فان دي فيلدي، نائبة رئيس الفريق

إيزابيل فوجل، أخصائية التقييم والمنهجية

عبير العبسي، استشارية رفيعة وأخصائية برامج النوع الاجتماعي

راجيث لاکشمان، محلل بيانات وخبير مسح ثانوي

فيليب براودفوت، خبير البيانات الكيفية

تينا نيليس، مراجعة الوثائق وإدارة البيانات والمشاريع

جيمس دارسي، مراجعة البحث

هيلين لاكنر، خبيرة الشأن اليمني

### إدارة التقييم

رئيس الفريق التوجيهي للتقييم الإنساني العابر للوكالات

كلي ديغيد

مديرة التقييم في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

ديانا سيرا

### فريق إدارة التقييم

فولكر هولس (المجلس الدولي للوكالات الطوعية، المجلس الدنماركي للاجئين)

هنري فان دن أيدسيرت (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

لورا أولسن (اليونيسيف)

جولي ثولوزان (برنامج الأغذية العالمي)

### إدارة فالد إيفالويشنز

أليستير هالام

فالد إيفالويشنز، كولمن هاوس 7 لندن رود، شروزبري SY2 6

**تنويه:** محتويات وخلصات التقرير أدناه تعكس آراء المؤلفين، وليس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو الجهات المانحة أو غيرها من أصحاب المصلحة.

## ملخص تنفيذي

1. يُعد التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات والخاص بالاستجابة لليمن، تقيماً مستقلاً لنتائج الاستجابة الإنسانية الجماعية التي تُجريها المنظمات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة العابرة للوكالات. وتهدف التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات إلى تقييم درجة تحقيق النتائج الجماعية مقارنة بما تم التخطيط له .
2. يتوزع الهدف من هذا التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات إلى ثلاثة جوانب أساسية: الأول، إجراء تقييم مستقل يهدف إلى معرفة مدى تحقيق الأهداف الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات واهتمامات المتضررين في اليمن، وذلك على النحو المنصوص عنه في خطط الاستجابة الإنسانية ووثائق واستراتيجيات التخطيط الأساسية الأخرى منذ عام 2015. الثاني، تقييم مدى نجاح أدوات استجابة اللجنة الدائمة المشتركة وآليات التنسيق في دعم الاستجابة، ومنها دورة البرامج الإنسانية. الثالث، تقديم توصيات لتعزيز الاستجابة الحالية لليمن ولأي حالات طوارئ قد تنشأ في المستقبل.

## المنهجية

3. استند التقييم إلى النظريات. ويعني ذلك أن فريق التقييم قد طوّر مجموعة من النظريات لمعرفة كيفية إسهام المدخلات المختلفة في تحقيق المخرجات والنتائج المذكورة، كما سعى إلى فهم الدرجة التي تحققت فيها فعلياً. كنقطة انطلاق، أعاد التقييم بناء نظرية التغيير، التي استُمدت أساساً من خطط الاستجابة الإنسانية التي يتم تطويرها منذ عام 2015. وبعدها أُعيد تحديد الأهداف الاستراتيجية الواردة في خطط الاستجابة الإنسانية على أساس نظرية التغيير التي أُعيد بناؤها. وتمحور التقييم حول الأهداف التي تم تحديدها على مستوى النتائج، مثل الأمن الغذائي والصحة والحماية. بعد ذلك، أثرت نظرية التغيير التي أُعيد بناؤها -إلى جانب الشروط المرجعية للتقييم- محتوى مصفوفة تقييم مفصلة. والتي استُخدمت بدورها لجمع الأدلة وبناء النتائج الرئيسية.
4. استُخدم مزيج من البيانات الأولية والثانوية كدليل للتقييم. شمل جمع البيانات الأولية زيارات عديدة للمشروع، و144 مقابلة مع مستجيبين رئيسيين، و64 نقاش مجموعة تركيز شملت 305 رجلاً و241 امرأة، واستطلاع رأي لعمال الإغاثة أُرسِل إلى ما يقرب من 1,000 شخص (منهم 297 أكملوا المسح)، ومسح عبر خدمة الرسائل القصيرة شمل 15,000 يمني في ست محافظات (منهم 271 أكملوا المسح). تضمن تحليل البيانات الثانوية مراجعة شاملة للوثائق المتاحة بالإضافة إلى معالجة إحصائية للعديد من مجموعات البيانات.
5. واجه التقييم عدداً من التحديات المنهجية والتشغيلية، مثل: انخفاض نسبة الاستجابة للتقييمات، خاصة في مسح خدمة الرسائل القصيرة؛ وإحجام الوكالات عن مشاركة البيانات، خاصة حزم البيانات غير المتاحة للجمهور؛ وعجز فريق التقييم الدولي عن السفر إلى مأرب بسبب تدهور الوضع الأمني هناك؛ وصعوبة تأمين تصاريح السفر والحصول على التأشيرات، ما زاد من صعوبة تنظيم الزيارات الميدانية. إلا أن التقييم اعتمد تدابير مناسبة بغية ضمان تقييم موثوق.
6. استُعرضت النتائج عبر مجموعة من ورش العمل التحليلية، إلى جانب العمل التفصيلي لصياغة التقرير. مر التقرير بعدد من المراجعات، بما فيها تلك التي أجراها منفذو المساعدات الرئيسيون. شارك الفريق القطري للعمل الإنساني بإقامة ورشة عمل تهدف إلى الخروج بتوصيات في عُمان أوائل عام 2022.

## الخلفية

7. منذ اندلاع الحرب في عام 2015، فقد ما يقدر بنحو 233,000 إنسان حياتهم، إضافة إلى عشرات آلاف الجرحى. ونزح أكثر من 4 ملايين شخص داخلياً. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الأخير الذي لاقى ترحيباً، إلا أن اليمن لا يزال في حالة حرب، وتتضاءل احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.
8. أدى الانهيار الوشيك للاقتصاد إلى زيادة فقر السكان اليمنيين، الذين كانوا يُعدّون أصلاً الأفقر في الشرق الأوسط حتى قبل بدء النزاع. وقد شارفت الخدمات العامة أيضاً على الانهيار، مع انعدام التمويل الحكومي تقريباً. وتلقى موظفو القطاع العام، بمن فيهم المدرسون والأطباء، رواتب زهيدة في السنوات الثلاث الماضية. وأمّا القيود المفروضة على الاستيراد في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، بما فيها القيود المشددة على ميناء الحديدة الرئيسي والحظر الشامل للرحلات الجوية، فقد أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي أصلاً. اتخذ البنك المركزي اليمني عدن مقررًا له بصورة مؤقتة، ما أدى إلى نشوء نظامين منفصلين للعملة في منطقتي القوى المتحاربة. وأدى التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات، ما أدى إلى عجز الكثيرين عن تحمّل تكلفة السلع الأساسية الباهظة جداً بالنسبة.
9. تُعد استجابة اللجنة الدائمة المشتركة لليمن من أكبر وأهم الاستجابات الإنسانية في التاريخ. فقد تجاوز مبلغ الاستجابة للنداء الإنساني 4 مليارات دولار أمريكي سنوياً لعدة سنوات، وتم التبرع بنحو 16 مليار دولار وإنفاقها خلال الفترة الزمنية للدراسة. وقدّر كل من الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية والنداءات الإنسانية أنه منذ عام 2015، وجود أكثر من 20 مليون محتاج في اليمن كل عام (باستثناء عام 2017، الذي قُدّر فيه أن هناك 18.8 مليون شخص محتاج). علماً أن هذا العدد يشكل أكثر من ثلثي السكان.
10. كانت اليمن أيضاً واحدة من أكثر البيئات تعقيداً وصعوبة لتقديم المساعدات الإنسانية. حيث تخضع العاصمة والمناطق التي تضم 70 في المئة من السكان لسيطرة حركة الحوثيين، المعروفة أيضاً باسم أنصار الله، الذين لم يعترف بهم المجتمع الدولي كحكومة شرعية. ويقع مقر الحكومة المعترف بها دولياً في مدينة عدن جنوبي البلاد، ولكن لأسباب أمنية، يقيم العديد من أعضائها الرئيسيين خارج البلاد. وتنقسم المناطق التي تُسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً إلى أجزاء متفرقة بسبب القتال الداخلي، وخضوع مناطق الحوثيين لسيطرة مشددة، مع وجود قيود على الحركة وعلى توصيل المساعدات الإنسانية بسبب الحواجز البيروقراطية المتعددة. ويُعدّ العبور بين المنطقتين معقداً لأسباب لوجستية وبيروقراطية.

## النتائج

11. من هذا المنطلق، توسعت الاستجابة الإنسانية بشكل مثير للإعجاب خلال السنوات 2017-2021. إذ ازدادت المساعدات الغذائية وغيرها من أشكال التحويلات بنحو سبعة أضعاف لتغطي أكثر من ثلث السكان، وفي ذروتها، غطت ما يقرب من النصف. تم تزويد المستشفيات باحتياجاتها الأساسية من الوقود والأدوية والمعدات. ونُفذ برنامج رئيسي للتغذية عبر المراكز الصحية ومن خلال المنظمات غير الحكومية الشريكة. وأصلحت أنظمة المياه والصرف الصحي، وتوفرت خدمات الحماية في ظروف بالغة الصعوبة.
12. يمكن ملاحظة تأثير العمليات الإنسانية على الاستقرار، كما يُمكن لمس تحسن طفيف في حالة الأمن الغذائي خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة. في العام 2015، قُيّم 47 في المئة من السكان على أنهم ضمن أحد الأزميتين (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي 3 أو 4). وبحلول عام 2021، تقلصت هذه النسبة قليلاً (إلى 45 في المئة)، بينما انخفض عدد الأشخاص ضمن فئة الطوارئ إلى أقل من النصف، من 26 في المئة إلى 12 في المئة. وربما يعود تراجع هذه المكاسب الآن إلى الانخفاض في تمويل

المساعدات الغذائية في عامي 2020 و 2021، حيث يشير آخر تحليل لوضع الأمن الغذائي إلى تفاقم الأوضاع مرة أخرى (37) في المئة في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي 3، و18 في المئة في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (4) .

13. على الرغم من التوسع المذهل في المساعدات، وبعض الأدلة على تأثيرها، وجد التقييم أيضاً أن سوية المساعدات الإنسانية في العديد من المجالات كانت رديئة إلى حد غير مقبول. وشهد التقييم أمثلة عن أعمال البناء التي لم تستوف المعايير المطلوبة وشهد كذلك على معدات وإمدادات غير مناسبة أو ذات عيوب.

## هل كانت الاستراتيجيات وخطط الاستجابة مناسبة، بناءً على الاحتياجات التي حُدِّت بالتشاور مع السكان المحليين، وهل استهدفت الاستجابة الفئات الأكثر ضعفاً على أكمل وجه؟

14. وجد التقييم أن الاستراتيجيات التي تم تطويرها كانت متوافقة بشكل عام مع احتياجات السكان على النحو المبين في التقييمات المختلفة، وأن الاستجابة الإنسانية استجابت على نطاق واسع للاحتياجات التي أعرب عنها السكان. ويعد الطعام على الدوام الحاجة الأولى التي يُعرب عنها الناس، وقد شكل بذلك الجزء الأكبر من عملية الاستجابة. ولكن توجد تحفظات عدّة على هذه النتيجة. إذ لم تنجح الاستجابة في تغطية سبل العيش في بعض المناطق الأخرى رغم كونها أولوية قصوى للسكان؛ ولم يتم جمع البيانات على نحو متكرر كما تتطلب خطورة الموقف، ويرجع ذلك في معظم الأحيان إلى عدم مرونة أنصار الله وتحفظاتهم على جمع المعلومات؛ ولم تستشر الوكالات الإنسانية السكان بشأن احتياجاتهم على نحو مُمنهج، ولم تُعلن عمليات جمع البيانات التي تم إجراؤها إلا بشكل جزئي فقط للجمهور. يمكن أن تكون الأرقام المشتقة من هذه التقييمات مربكة ومتناقضة، ما قد يضرّ بموثوقية بعض الرسائل الجماعية.

15. ثبت أن الاستهداف في العمليات الجارية في اليمن يمثل تحدياً. إذ نما إلى علم القائمين على التقييم مراراً من السكان المتضررين أنهم لا يعرفون كيفية الوصول إلى المساعدات، أو كيفية إدراجهم على "القوائم" التي تؤدي للحصول على المساعدات. لا يتم تحديث العديد من القوائم بالقدر الذي يتطلبه الموقف، على الرغم من طبيعة الاحتياجات المتغيرة والمتقلبة باستمرار. ووجد التقييم نقصاً في التوافق العام في هذه القوائم أيضاً، بمعنى أنه يُحتمل وجود أخطاء كبيرة في الإدراج والاستبعاد في العمليات الجماعية. على الرغم من ذلك، لا يمكن للتقييم التأكيد من أن الفئات الأكثر ضعفاً قد تم إدراجها على نحو مناسب. من شأن زيادة التركيز على مواطني الضعف وعلى تكوين فهم أفضل لجغرافية الفقر وأسبابه الاجتماعية والاقتصادية، أن تعزز بشكل كبير من تأثير العملية.

## إلى أي مدى كانت الاستجابة الجماعية قادرة على تلبية احتياجات السكان المتضررين من ناحية نطاق الاستجابة وتغطيتها؟

16. اتسعت الاستجابة في اليمن على نحو غير مسبوق. ولكن رغم ذلك، تختلف التغطية بين القطاعات/المجموعات والطبيعة الجغرافية. وكانت التغطية المقدمة في مجال المساعدات الغذائية والنقدية والقوائم هي الأفضل تنظيمياً، كما أنها كانت الأفضل تمويلياً. بينما كانت خدمات الحماية هي الأسوأ تمويلياً، ونتيجة لذلك كانت تغطيتها أقل في بعض المناطق الحرجة. كما كانت تغطية سبل العيش منخفضة على الرغم من كونها تنصدر ثاني مرتبة على سلم الأولويات للسكان المتضررين والسلطات. وكانت تغطية مواقع النازحين داخلياً ضعيفة، حيث تمت مساعدة أقل من نصف المواقع، وضمن هذه المواقع، يتلقى أقل من نصف السكان المساعدات. وكانت هناك تغطية جيدة نسبياً للوقود للمستشفيات، مما يُعدّ أحد أهم حبال النجاة. في مجالات أخرى مثل التعليم، كان التمويل

منخفضاً للغاية، وكانت المستلزمات منخفضة أيضاً. بشكل عام -عبر العمليات الجماعية- كانت التغطية غير شاملة ويصعب تقييمها على نحو موثوق.

17. لا يتم تحليل التغطية الجغرافية على نحو جماعي، باستثناء ما التحليل على المستوى الوطني من حيث الأعداد الكبيرة "للأشخاص المحتاجين". وتشير هذه التحليلات إلى عدد من تلقوا الخدمات أو الإمدادات، ولا تُشير إلا إلى قليل من المعلومات التفصيلية التي تتجاوز تلك الحقائق الأساسية. لفهم التفاصيل على مستوى المنطقة أو المحافظة، يجدر استخدام لوحات معلومات المجموعات. يمكن أن تعطي هذه البيانات غالباً أرقاماً انتقائية ومربكة -على سبيل المثال قد تعطي أرقام تغطية تصل إلى عدة مئات في المئة- وتتعلق بالأهداف المتحققة، بدلاً من الاحتياجات الفعلية التي تمت تلبيتها. لا يبدو أن تحديد الأشخاص على أنهم الأكثر حاجة -على سبيل المثال في المناطق التي تشمل مجموعات سكنية تقع ضمن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي 5 (مجاعة/كارثة إنسانية)- يقود إلى استجابة على نطاق أو وتيرة مختلفة. كان النظام بطيئاً في الاستجابة لحركة النازحين الداخليين الرئيسية في مأرب مع اشتداد القتال هناك. كما أنه كان بطيئاً أيضاً في الاستجابة لتفشي الأمراض المعدية. في مجموعات التركيز الخاصة بالتقييم، اشتكت المجتمعات من عدم تغطية معظم القطاعات الإنسانية.

## هل تحققت النتائج الجماعية؟

18. كما ورد أعلاه، هناك دليل واضح على تحقيق النتائج في مجال الأمن الغذائي. شمل التقييم تحليل بيانات الاستطلاعات الهاتفية الشهرية التي جمعها برنامج الأغذية العالمي إزاء المساعدة الغذائية العامة، وهذا يظهر أن هناك علاقة متبادلة بينهما. تتحسن درجات استهلاك الغذاء في المناطق التي تحتوي على المزيد من المساعدات الغذائية. على الرغم من غياب الدراسات الاستقصائية عن التغذية لبضع سنوات (كانت تُجرى دراسات جديدة أثناء انتهاء التقييم)، إلا أن المستويات المرتفعة جداً لسوء التغذية الحاد كانت في مسار تنازلي أيضاً، بما يتماشى مع الاستجابة الموسعة (على الرغم من أنها قد تتأثر بقطع التمويل).

19. وُصفت اليمن بأنها على حافة مجاعة منذ عدة سنوات. ووجد التقييم أن القصة أكثر دقة مما توهي به بعض العناوين الرئيسية. إذ يسود اليمن فقر شديد ومتجذر، وقد ازداد بالتأكيد نتيجة للحرب والانهبان الاقتصادي المصاحب لها. ما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد وأصبح الغذاء هو الأولوية الأولى في جميع الدراسات الاستقصائية التي أجريت. ومع ذلك، فهذه ليست مجاعة من الناحية التقنية، وتشير المؤشرات الأخرى التي تقيس سوء التغذية والوفيات إلى أن اليمن لم يصل بعد إلى النقطة التي يحتمل أن يحدث فيها موت جماعي جزاء الجوع. لا يزال منع تفاقم هذا الوضع ضرورة إنسانية مُلحة.

20. من الصعب تحليل الوضع الصحي بدقة. الإحصاءات الصحية غير متوفرة للبلد بأكمله، بالإضافة إلى ضحايا الحرب والانقسام بين مناطق الحوثيين والحكومة المعترف بها دولياً. ومع ذلك، فقد انخفضت الأمراض المعدية مثل الكوليرا بشكل كبير منذ دروتها عام 2017، حين سُجّل أكثر من مليون حالة، وأطلق على اليمن لقب "الأكثر سوءاً في تفشي الكوليرا في العالم". يشير تحليل لاحق للبيانات إلى أن هذا التقدير قد يكون مفرطاً جداً، مع معدل وفيات منخفض مقارنة بأعداد الحالات لحسن الحظ. على الرغم من ذلك، شكّلت الكوليرا خطراً كبيراً، ولعبت الاستجابة دوراً مهماً في الحد من خطرها. وخُصّ التحليل نفسه إلى أن الاستجابة قد "أنقذت أرواحاً وحمت بشراً بلا شك".

21. لم تكن الحماية مركزية في الاستجابة الإنسانية في اليمن، ولا تزال إحدى أكثر القطاعات التي تعاني من نقص التمويل في إطار خطة الاستجابة الإنسانية. لم يقد الفريق القطري للعمل الإنساني بدعم تعميم الحماية عبر جميع العمليات بشكل استراتيجي. ولم تحظ خدمات الحماية المباشرة، فضلاً عن تعميم الحماية في التدخلات القطاعية الأخرى، بالاهتمام أو التمويل الضروريين عبر طيف المساعدة الإنسانية. لا يزال عدد من يحتاجون إلى خدمات حماية مرتفعاً ويرتبط بالنزاع والأزمة الإنسانية طويلة الأمد، حيث

يُعتبر تقييم نتائج الحماية أمراً صعباً. تقدم تقارير مجموعة الحماية نتائج مجزأة وغير مكتملة من خدمات الحماية المباشرة، ولا تتم مشاركة أي بيانات حول تعميم الحماية عبر عمليات الوكالات الإنسانية التي لا تركز على الحماية. يجب بذل المزيد من الجهد لتعزيز تعميم الحماية بشكل أكثر فاعلية. يحتاج المجتمع الإنساني أيضاً إلى استعراض جدول أعمال "التوطين" ودور المنظمات غير الحكومية المحلية في معالجة مخاوف الحماية. قد تتمتع العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية بميزة معرفة المجتمعات جيداً وبالقدرة على الوصول إليها، إلا أن لديها فجوات كبيرة في قدراتها في مجال الحماية.

## الجودة والمقدرة والوصول

22. رغم وجود أدلة على نتائج إيجابية في مجالات رئيسية عدة، إلا أن الأدلة أظهرت أيضاً رداءة نوعية بعض المساعدات المقدمة. إذ لا تعمل معدات المستشفيات أو لا يمكن استخدامها بسبب نقص المواد اللازمة لاستخدامها. تم بناء مدارس جديدة بصورة رديئة، إضافة إلى طرق نصف مكتملة، وآلات زراعية لا تعمل، لإمدادات قديمة، وخزانات صرف صحي تفيض بشكل كبير، ومواقع نازحين داخلياً بلا مراحيض أو مرافق أساسية. تُشير الأدلة، بما في ذلك الزيارات الميدانية، والمقابلات مع المستجيبين الرئيسيين، والدراسات الاستقصائية إلى أن المشكلة لا تقتصر على عدد قليل من الأمثلة المتفرقة.

23. وجد التقييم أن العوامل المساهمة في رداءة التنفيذ تتمثل في الافتقار إلى الرقابة الفعالة، ونقص التمويل لبعض المجالات الرئيسية، تعذر الوصول المستدام إلى الوكالات الإنسانية. وقد أدت فجوات التمويل في مجالات مثل الحماية والتعليم وإدارة المخيمات إلى فجوات كبيرة في الخدمة.

24. من العوامل التي ساهمت في تلك الفجوات أيضاً، محاولة تحقيق النطاق المطلوب دون توفر مستوى الموارد البشرية أو الشركاء أو الوصول إلى المراقبة المنتظمة. ويرجع سبب غياب التواجد بالشكل المطلوب إلى قيود الوصول التي فرضها أنصار الله. كما أنه ناجم عن الموقف الأمني المُتَحَقِّظ للأمم المتحدة، والاعتماد المفرط على الاستعانة بمصادر خارجية للرصد والتقييم. أُطلق التقييم على هذا التحفظ اسم "التحصين"، على الرغم من أنه يشير أيضاً إلى أذونات السفر الداخلية المُضنية والحاجة إلى إخطار مركز عمليات الطوارئ في الرياض بأدق الإحداثيات لنظام تحديد المواقع العالمي قبل التنقل بـ 24-48 ساعة. لم يكن تقييم المخاطر متطوراً بما يكفي لتمكين العملية، ويفضل بدلاً من ذلك التعامل مع جزء كبير من البلاد على أنها مصدر مخاطر عالية للغاية. لا يشكك التقييم في وجود المخاطر في بعض الأجزاء من اليمن. وقد أدت تلك المخاطر إلى تفضيل التدابير الرادعة، مثل الاحتماء بالمرافقين المسلحين، بدلاً من السعي للحصول على موافقة للعبور. تشير الأحداث الأخيرة إلى أن مثل هذه الإجراءات غير مجدية، وهي في الواقع تفصل فقط بين عمال الإغاثة وأولئك الذين يحاولون مساعدتهم. دعت قيادة فرق الاستجابة إلى إجراء تحليل متطور وإلى تعزيز فهم السياق لتمكين الوصول، إلا أن تغيير النظام لم يكن بمتناول أيديهم.

25. لقد تفاقمت تحديات الوصول، والرقابة، والمسائل المتعلقة بالقدرات الناتجة عن ذلك، ويعود ذلك التفاقم بشكل كبير إلى جائحة فيروس كورونا عام 2019. كما تضاءلت مستويات التوظيف في اليمن في كافة وكالات اللجنة الدائمة المشتركة. حسب الأمم المتحدة، تضاءلت إلى نحو ثلث الأعداد السابقة. وأصبح التنقل في جميع أنحاء البلاد أصعب، وعلى الرغم من أن الوباء لم يسفر عن وفيات جماعية، لحسن الحظ، إلا أنه زاد من صعوبة توصيل جميع الخدمات.

**هل تضمنت الاستجابة المبادئ الإنسانية كما ينبغي، وهل كانت مسؤولة أمام السكان المتضررين؟**

26. وجد التقييم أن الاستجابة الجماعية في اليمن لم ترقَ إلى مستوى المعايير الخاصة بها حين يتعلق الأمر بالمساءلة أمام السكان المتضررين. في حين أن الخطوط الساخنة وصناديق الشكاوى موجودة لدى جميع الوكالات الكبيرة، إلا أنه لم يكن هناك سوى القليل من الأدلة على متابعة الشكاوى بمجرد تسجيلها. في جميع مواقع النازحين داخلياً التي تمت زيارتها، يُس السكان من استخدام صناديق الشكاوى المقدمة. فيما يخص الخطوط الساخنة، شهد التقييم نصوصاً سجّل فيها "لم تتخذ أي إجراءات" على الرغم من جدية الشكاوى في بعض الأحيان. بينما كانت هناك محاولة أولية لبناء استراتيجية جماعية للمساءلة أمام السكان المتضررين، يبدو أنها توقفت في السنوات الأخيرة.

27. يمثل تطبيق المبادئ الإنسانية في السياقات المريرة والمتنازع عليها، مثل سياق اليمن، تحدياً دائماً. بشكل عام، وجد التقييم بيانات تشير إلى محاولة وكالات اللجنة الدائمة المشتركة الفردية مراقبة المبادئ واستخدامها كدليل للعمل. ومع ذلك، تم تقويض ذلك بسبب العجز عن رسم "خطوط حمراء" صارمة بشكل جماعي. وحين اتخذت الوكالات موقفاً، وجدت نفسها مكشوفة ووحيدة، ما أدى في بعض الحالات إلى العنف ضد موظفيها. في هذه البيئة، يمكن القول إن الاستجابة الجماعية وفرت أرضية واسعة بشكل زائد، ما أدى في نهاية المطاف إلى الوضع الحالي الذي يتسم بوصول مُقيّد بشدة وبغض النظر عن العملية التي توفر الكثير من المساعدة.

## هل نجحت الاستجابة بشكل فعال في الحفاظ على البنية التحتية الاجتماعية الأساسية؟

28. من بين ما حدد جوانب الاستجابة في اليمن هو الحجم الهائل للاحتياجات مقترناً بالطموح الكبير للعملية. ونتيجة لتفكك الدولة اليمنية، أصبحت قرارات مجلس الأمن والقيود الدولية المفروضة على الحوثيين واستجابة الأمم المتحدة والاستجابة الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (بما في ذلك بعض التمويل شبه التنموي) بديلاً جزئياً للحكومة.

29. في وقت ما من عام 2018، كانت استجابة اللجنة الدائمة المشتركة تدفع حوافز للمعلمين والعاملين الصحيين التي مثلت استكمالاً للرواتب وأحياناً حلّت محلها. يمكن القول إن المستشفيات ظلّت تعمل بالوقود والإمدادات الطبية. وكذلك يتم إصلاح أنظمة المياه القديمة بالفعل في المدن الكبرى مثل عدن، وكذلك في العديد من المدن الصغيرة، بصورة يومية وبدعم من مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة. ويتم تمويل أنظمة الدعم الاجتماعي الموجودة بشكل حصري تقريباً من خلال الاستجابة الإنسانية. ويتلقى ما يقرب من نصف السكان -وأحياناً أكثر- منافع اقتصادية عن طريق المساعدة الغذائية العامة وخطط التحويل الأخرى.

30. نما إلى علم هذا التقييم، مراراً، من مُقدمي المعلومات الرئيسيين وصانعي السياسات المتميزين أن البنية التحتية الاجتماعية الأساسية في اليمن كانت "معلقة بخيط رفيع"، وحافظت على استمراريتها جزئياً عن طريق الدعم الإنساني. لكن التقييم علم أيضاً أن الأمم المتحدة وشركاءها كانوا أحياناً بمثابة "حكومة الظل"، حيث كان يتم توجيه الموارد من المانحين من خلال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بدلاً من الدولة. ويشمل ذلك تمويل البنك الدولي الذي أعيد توجيهه، حيث كان يهدف في السابق إلى الحد من الفقر.

31. على الرغم من الاستجابة الجماعية التي تغطي اختصاصاً أوسع بكثير من العمل الإنساني الكبير المنقذ للحياة، والذي يركز على حالات الطوارئ، لم يتوفر في مسار العمل إلا القليل عن تطوير استراتيجية واعية للاستجابة لذلك خلال فترة الدراسة (في العام 2021، تم إدخال بعض السياسات الجديدة على النحو المحدد أدناه). (برزت عدة محاولات لتطوير استراتيجيات لربط العمل الإنساني بالتنموي، وتذكر النداءات المختلفة منهجيات تطوير هذا الربط. كما وجد التقييم أن المقاربات الإنسانية هي السائدة في الممارسة العملية، حتى في المجالات التي تهدف إلى الحفاظ على الخدمات الأساسية ودعم سبل العيش.



32. وجدت الاستجابة الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات نفسها في هذا الوضع نتيجة للحرب الأهلية والسياسة الدولية والسياسة المحيطة بها. حيث عطّلت أطراف النزاع تحقيق الخدمات الأساسية على مستوى البلاد. كما إنّ عجز السلطات في صنعاء (أنصار الله والحوثيين) عن الوصول إلى الأسواق الدولية أو المساعدة الإنمائية هو قرار سياسي اتخذته المجتمع الدولي عن دراية. ما يجعل نظام الإغاثة الإنساني الطريقة الوحيدة الممكنة للوصول المساعدة الدولية.

33. يمكن القول إن النظام الإنساني الدولي ليس مُعدّاً للعب هذا الدور. ولكنه يحظى بتقدير بفضل تنفيذه المستقل للعمل، الأمر الذي يفسر كونه طريقة موثوقة في مثل هذه السيناريوهات. لكن دورات تمويله القصيرة وتركيزها على مجالات فنية محددة ذات صلة بالأزمات الإنسانية، فضلاً عن افتقاره إلى إمكانية التشغيل البيئي بين الأنظمة، تجعله أداة ضعيفة. كما تعرقل المبادئ الأساسية التي يقوم عليها العمل الإنساني التنسيق مع السلطات، لا سيما حين تكون طرفاً في نزاع. ومن الجدير بالذكر أن النظام الإنساني الدولي لم يُصمّم بحيث ينفذ سياسة بمستوى وطني على المدى المتوسط. وكما يتضح من حالة اليمن، يمكن للمجموعة الإنسانية التوسع، والعمل في أماكن صعبة وخطيرة، كما يمكنها تخفيف وتجنب المعاناة الرهيبة. وحين يتعلق الأمر بالدعم متوسط الأجل للأنظمة الوطنية - الصحة والتعليم وشبكات الأمان والمياه والصرف الصحي - كلها تُصبح أصعب، لا سيما دون سلطة أو مساءلة أو إمكانيات.

34. في العام الماضي، أدخلت الأمم المتحدة إطاراً اقتصادياً جديداً أقره مجلس الأمن، تُركز مرحلته الأولى على معالجة انعدام الأمن الغذائي عبر إزالة القيود الاقتصادية، وإيجاد طرق مستدامة لدفع أجور الموظفين العموميين، وتعزيز بيئة الزراعة والأعمال، فضلاً عن استقرار السيولة والأسعار (بالإضافة إلى المساعدات الغذائية الطارئة بطبيعة الحال). سيكون العمل الجماعي الرامي إلى معالجة العوامل الأساسية، التي تسهم في الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، مكماً رئيسياً للعمل الإنساني المستمر.

## هل جرى دعم قيادة الاستجابة بشكل كاف وهل مكنت آليات وأدوات التنسيق من إجراء العمل الإنساني بشكل أفضل؟

35. وجد التقييم أن التنسيق قد أدى إلى تخفيف الفجوات والتكرار في العمل. تم تطبيق نظام المجموعات (الكتل) بالكامل في اليمن وقد عمل بشكل فعال عموماً خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من أنه لاقى استحساناً عاماً، إلا أن بعض مُقدمي المعلومات الرئيسيين رأوه ثقيلاً ومرهقاً للغاية. ومن المحتمل أن يؤدي بعض التبسيط إلى تعزيز فعاليته الإجمالية.

36. كان التنسيق أقل نجاحاً بين المنطقتين الخاضعتين لسيطرة أنصار الله والحكومة المعترف بها دولياً. تتمركز قيادة عمليات اللجنة الدائمة المشتركة في العاصمة صنعاء إلى حد كبير. كما أنّ الوزارات التنفيذية، على الرغم من تجزئتها، لا تزال تدار من صنعاء إلى حد ما. ومع ذلك، تُعدّ عدن العاصمة الرسمية للحكومة المعترف بها دولياً، وقد حاولت إنشاء مجموعة منفصلة من الوزارات التنفيذية. يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية العمل بحرية أكبر في المناطق التي تُسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً، كما تفعل الأمم المتحدة، على الرغم من أن القيود الأمنية (الداخلية) يمكن أن تعرقل الحركة. وفي مواجهة هذا الوضع، وجدت الأمم المتحدة والمسؤولون عن العمليات الإنسانية الجماعية للتوفيق بين الاحتياجات المتعارضة صعوبة في التعامل مع البلد ككل، والتعامل مع واقع أنظمة السياسة المختلفة في كل إقليم. في المُحصلة النهائية تمّ صنع السياسات في صنعاء عملياً، وليس ذلك ما ترغب عدن فيه. وكان من شأن تعيين نائب منسق الشؤون الإنسانية في عام 2021، ومقره عدن، ووضع اختصاصات منفصلة للمجموعة القيادية هناك، أن يسهم في حل هذه المعضلة.

37. من المجالات شديدة الصعوبة في اليمن كان جمع البيانات وتحليلها. حيث تعذر تقديم صورة واضحة وحديثة عن الاحتياجات نظراً لصعوبة الحصول على تصاريح لجمع البيانات بانتظام في مناطق أنصار الله، بالإضافة إلى التعقيد والتحديات الأمنية ونطاقها. ربما أضاف انتشار أنظمة المعلومات لكل مجموعة (لوحات المعلومات) مزيداً من الصعوبة إلى هذا التحدي.

38. في السياق الموصوف في هذا التقييم، أثبتت الصعوبة البالغة لعملية القيادة، التي واجهت تحدياً تمثل في تحقيق توازن بين الحاجة إلى جمع الأموال لعملية ضخمة، والحفاظ على علاقات العمل مع جميع الأطراف المتحاربة والحاكمة، ومحاولة وضع سياسة متماسكة عبر الولايات القضائية المجزأة والحفاظ على العمل الإنساني الأساسي، وفي نفس الوقت محاولة الحفاظ على خدمات الدولة الأساسية من الانهيار. وأدت القيود المفروضة على الحركة والافتقار إلى القدرات إلى تقاوم هذه التحديات. وقد عيّنت الأمم المتحدة قادة رفيعي المستوى ومُخضرمين وذوي خبرة في عمليات اليمن تقديراً للمهمة الصعبة الواقعة على عاتقهم.

## خاتمة

39. أنفذت عملية اليمن حياة الكثيرين، وحالت دون المعاناة، وأبطأت انهيار خدمات الدولة وتوسعت بشكل مثير للإعجاب. وتعدّ من أكبر العمليات الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأكثرها طموحاً حتى الآن.

40. لكن على الرغم من هذه الإنجازات الكبيرة، فقد عانت العملية الجماعية أيضاً من الجودة والرقابة وجمع البيانات وتحليلها بشكل قوي، وتحقيق التوازن بين الأولويات المتضاربة طويلة الأجل وقصيرة الأجل والحفاظ على المبادئ الإنسانية في حرب مريرة. يخلص هذا التقييم إلى أنه على الرغم من العمل الممتاز، تبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان مساعدة الناس بشكل أكثر فعالية. ويلزم إجراء استعراض عاجل للوضع الأمني المُقيّد للأمم المتحدة، بهدف التمكّن من مراقبة وتنفيذ التدخلات الرئيسية بشكل أفضل. بالتوازي مع ذلك، تبرز حاجة ملحة إلى تعزيز عملية الوصول إلى مناطق سيطرة أنصار الله. وتُعد هذه التدابير ضرورية لتحديد أولويات المساعدات ذات الجودة الأفضل. يتوجّب على تنفيذ العملية أن يتمحور حول ذلك في الفترة المقبلة، إلى جانب تعزيز شفافية الحوارات حول المعلومات والبيانات والتحليل، وزيادة التركيز على المساءلة الحقيقية. من شأن هذه التدابير أن تعمل على تعزيز كيفية وصول المساعدات إلى الناس، وكيفية إدراكها وتلقيها.

41. يتوجّب اعتبار الحماية أمراً أساسياً في الاستجابة الإنسانية في اليمن. مع ذلك، تلقت الحماية من الناحية العملية أقل تمويل وواجهت صعوبة في كسب الاهتمام المستمر على مستوى الفريق القطري للعمل الإنساني. تُهمل مساعدة بعض الفئات الأكثر ضعفاً باستمرار، وتُعاني خدمات الحماية من افتقارها للدعم بسبب السياسة. ينعكس الوضع فيما يتعلق بالحماية في جوانب أخرى من الاستجابة الجماعية. ففي حين تتلقّى بعض جوانب الاستجابة الجماعية تمويلاً كافياً، يفتقر بعضها الآخر إلى التمويل. كمثال مناسب، ثبتت صعوبة إيجاد موارد لتقديم الخدمات لأماكن تواجد النازحين داخلياً.

42. يُعد هذا التقييم أمراً بالغ الأهمية حين يتعلق بجودة بعض أجزاء العملية الجماعية. ومع ذلك، فإن الوكالات الإنسانية والتنمية التابعة للأمم المتحدة وصناديق التمويل والبرامج تجد نفسها في وضع مستحيل تقريباً في اليمن. إذ يُطلب منهم أن يُحافظوا على بقاء الدولة ومؤسساتها وحصول شعبيها على الدعم حتى يتم إنهاء الحرب وحلّ المأزق السياسي الذي أدى إليها. كل هذا يُطلب من "النظام"، بإمكانيات غير ثابتة، ودون ما يكفي من الصلاحيات التي تتماشى مع حجم هذه المسؤولية.

43. إذا كان المجتمع الدولي قد جعل النظام الإنساني الطريقة الوحيدة لإيصال المساعدات الخارجية، فعليه أن يقدم الدعم الكافي له. من شأن الطبيعة غير الثابتة للتمويل أن تجعل التخطيط مستحيلاً كما تجعل من تقديم الخدمات اعتبارياً. علاوة على ذلك، فإنه يخاطر بتبديد الموارد المستثمرة حتى الآن، لا سيما في وقت يعطي فيه وقف إطلاق النار لأول مرة منذ سنوات بصيصاً صغيراً

من الأمل. وحين يمكن للأطراف المتحاربة تقديم مبالغ كبيرة من المال للمساعدة ثم سحبها ما أن رغبت، يبدو الأمر وكأن النظام الإنساني قد أصبح سلاحاً آخر في ترسانة الصراع الممتدة والمُستنزفة.

44. فيما يخص اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، هناك أيضاً دروس موسعة يمكن تعلّمها من عملية اليمن. حين تصبح "الأداة" الإنسانية هي القناة الوحيدة للمشاركة الدولية، فهناك تداعيات كبيرة حول طريقة عملها، أو حتى ما إذا كانت ترتيباتها الحالية كافية. ونجد الوضع القائم في أفغانستان مشابهاً إلى حد بعيد، مع نداء رئيسي هناك لمنع حدوث اضطراب حاد في الأمن الغذائي، ونداء آخر للحفاظ على الخدمات الأساسية. إذا كان لهذا أن يصبح القاعدة على نحو متزايد، فيمكن الجزم بوجود بذل المزيد من الجهد لجعل النظام العام مناسباً لهذه الغاية المتغيرة باستمرار

## التوصيات

يتطلب التنفيذ الفعال والهادف لهذه التوصيات في كثير من الحالات التزاماً على مستويات متعددة، عبر تقديم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومفوضية الشؤون الإنسانية والمنظمات المعنية دعمها الكامل بطريقة مشتركة وملتزمة ومنسقة. لذلك يُشار هنا إلى الكيان المسؤول باعتباره القائد. وبالتالي، عند الإشارة إلى مبادئ مسؤولي الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة، هناك شعور متزايد بضرورة المشاركة القوية على مستوى المسؤولين بغية تحقيق التغيير المنشود، بالتضافر مع الجهات الأخرى، بما في ذلك قيادة الاستجابة داخل البلد.

هناك أيضاً توصيتان موجّهتان صراحة إلى مسؤولي الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة. ورغم أن هذه التوصيات على مستوى النظام نشأت عن عملية اليمن، إلا أن لها تداعيات أوسع.

أخيراً، يُعتقد أن التوصيات التي تستهدف منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للعمل الإنساني هي الأفضل، كون دافعها وإنجازها يجري عبر القيادة داخل الدولة.

| التوصيات   | التوصيات الفرعية   | الجهة المسؤولة  |
|--|--|---|
| <b>التوصيات على مستوى النظام:</b>  |  |   |
| <p>1. ينبغي على مسؤولي الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة دعوة الدول الأعضاء للبحث في وضع نظام منفصل للنداءات في حالات الأزمات الممتدة، يتم تقديمه من خلال قرار صادر عن الجمعية العامة مماثل للقرار 182/46. ما من شأنه أن يؤدي إلى إدخال أطر تمويل لزمين أطول، وأدوات جديدة للتخطيط، ودورة مشروع جديدة. وينبغي أن يؤخذ هيكل التنسيق الذي يتضمن شركاء التنمية الرئيسيين مثل البنك الدولي بعين الاعتبار.</p> <p>2. ينبغي على مسؤولي الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة إصلاح النظام الحالي للبيانات الجماعية وتحليلها. هناك انتشار في لوحات المعلومات وأرقام النتائج المشكوك فيها وبيانات التقييم غير المتوافقة. ينبغي على القيادة اتباع طريقة مناسبة وواضحة لفهم التقدم نحو إحراز النتائج. حيث تتردد الحاجة لهذا الفهم نظراً لكون الاستجابات ستصبح أكثر عدداً وتعقيداً.</p> |  |   |
| <b>التوصيات الاستراتيجية المحددة لليمن</b>   |  |   |
| التوصية 3:<br>الحفاظ على الأمن<br>الغذائي والخدمات<br>الأساسية (الصحة والمياه<br>والصرف الصحي<br>والتغذية)، مع التركيز<br>على الحلول الهيكلية<br>حيثما أمكن  | 3.1 التخطيط للقدرات الإنسانية (الأفراد والمؤسسات والأنظمة) بالمستويات الحالية أو المعززة لمدة 3-5 سنوات مقبلة.   | مسؤولو الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة. |
|  | 3.2 فحص جميع الخيارات التمويلية والتدابير السياسية لدعم الأمن الغذائي الوطني والخدمات الأساسية. وفيما يأتي الإجراءات الجوهرية التي ينبغي مراعاتها:<br>(a) تطوير صياغة مشتركة للرؤية الخاصة بالحلول الهيكلية، مع مساهمات أقوى من جميع أصحاب المصلحة في المجالات السياسية والاستراتيجية. | منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                      |

|   |  |   |
|---|--|---|
|   | (b) تطوير استراتيجية انتقالية لتقديم الأنماط المثلى في مجال التمويل ودعم القدرات وكفاءة التوزيع.   |   |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                                    | 3.3 تطوير استراتيجية توطين على مستوى الفريق القطري للعمل الإنساني، مبنية على الملكية الجماعية والشفافية والمساءلة. يجب على الاستراتيجية توضيح الجهود المبذولة لتطوير القدرات الوطنية الساعية إلى تقديم الخدمات ووسائل تشجيع الجهات المانحة على زيادة حجم ونوعية التمويل المقدم للشركاء المحليين. |   |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                                    | 4.1 الاستمرار في الدعوة إلى المستوى الحالي للتمويل للسنوات الخمس المقبلة لتمكين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من تطوير استراتيجيات وقدرات سليمة. تتطلب العملية الإنسانية في اليمن نحو 4 مليارات دولار سنوياً لضمان توفير الحد الأدنى من الخدمات ومنع انهيار الأمن الغذائي.                        | التوصية 4:<br>الاستمرار في الدعوة التي تهدف إلى الحصول على تمويل مرن ويمكن التنبؤ به بمستويات مناسبة لمدة خمس سنوات |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                                    | 4.2 الدعوة مع الجهات المانحة لتخصيص مزيد من الاستثمارات طويلة الأجل في الفرص الاقتصادية والتوظيف وسبل العيش المستدامة (بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل ورؤوس الأموال البشرية والطبيعية والمادية للتنمية المستدامة).  |   |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                                    | 4.3 استكشاف تجارب التمويل وتوسيع التمويل من خلال الأنظمة العامة، إلى جانب الدعم المقدم كمساعدة فنية لتعزيز أنظمة إدارة المالية العامة وتطوير إطار للمساءلة المتبادلة.  |   |
| مسؤولو الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة. المبعوث الخاص | 5.1 دعوة أطراف النزاع للحد من الحواجز السياسية والمادية أمام التجارة الفعالة وأمام مساعدة الأشخاص لأنفسهم. على وجه الخصوص، التفكير في الطرق التي يمكن للتجار من خلالها تأمين النقد الأجنبي للواردات وكيفية تسهيل وصول الضروريات الأساسية على الرغم من قيود الاستيراد المفروضة حالياً.            | التوصية 5:<br>الدعوة الجماعية إلى خفض القيود المفروضة على الواردات وتعزيز القطاع العام                              |
| المنسق المقيم/الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري                       | 5.2 العمل مع البنك الدولي والجهات المانحة والحكومة المعترف بها دولياً والتحالف الذي تقوده السعودية لإيجاد طرق مبتكرة لتمويل موظفي القطاع العام الرئيسيين (المعلمين والعاملين في مجال الصحة ومجلس المياه).  |   |
| المنسق المقيم/الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري                       | 5.3 العمل بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي اليمني لتحقيق استقرار العملة.  |   |
| التوصيات العملية المحدد لليمن   |  |   |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                                    | 6.1 تعزيز وتعظيم الدعوة المتضافرة (والسعي وراء حلول إبداعية) مع جميع السلطات لضمان تقديم المساعدات دون عوائق وحسب المبادئ، بناءً   | التوصية 6:  |

|   |   |  |
|---|---|--|
|   | على العمليات المعيارية الحالية. وتأمين التضامن الجماعي من قبل القيادة الإنسانية بشأن القضايا التي تتطلب مناهج مشتركة.   | الاستمرار في الدعوة الجماعية بغية الحد من الحواجز البيروقراطية التي تعترض إيصال المساعدات        |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                      | 6.2 تطوير استراتيجية خاصة بالوصول تنطوي على المساءلة المطلوبة للفريق القطري للعمل الإنساني للمضي في إيصال المساعدات. والتأكد من أن الفريق القطري للعمل الإنساني يتولى القيادة والمسؤولية لتوسيع نطاق الوصول.  |  |
| مسؤولو الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة. | 7.1 بناء القدرات الإنسانية للاستجابة للصددمات والأزمات المفاجئة.  | التوصية 7:<br>ضمان وجود قدرات إنسانية للتعامل مع الصدمات والأوبئة والهجرة القسرية                |
| مسؤولو الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة. | 7.2 ضمان تمتع قدرات الاستجابة للأزمات باتخاذ قرارات سريعة والتصرف بسرعة.  |  |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                      | 8.1 ضمان بذل جهود جماعية لاستهداف الفئات الأكثر ضعفاً من خلال مراجعة استراتيجيات الاستهداف عبر القطاعات وتحديد الطرق التي من شأنها تسهيل تقريب الدعم نحو الفئات الأكثر ضعفاً. يُستخدم هذا أيضاً لتمكين إجراء قياس أفضل للنتائج لهذه المجموعة.   | التوصية 8:<br>التركيز بشكل أفضل على الفئات الأكثر ضعفاً، من خلال تحليل أفضل وأكثر شفافية ومنهجية |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                      | 8.2 ضمان إجراء تحليل أفضل وأكثر دقة للفئات الأكثر ضعفاً وأسباب ذلك، بغية ضمان استجابة دقيقة. حيثما أمكن، ينبغي زيادة التحليل والبحث النوعي لاستكمال التحليل الكمي وتأثيره.  |  |
| مسؤولو الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة. | 8.3 مراجعة بروتوكولات مشاركة البيانات الحالية بهدف تحسينها. يجب الاعتراف بشفافية بالقيود المفروضة على جمع البيانات والعوائق البيروقراطية التي تؤثر على جمع أو مشاركة البيانات، ووضع استراتيجية هادفة لمعالجة هذه القضايا. إضافة إلى تعزيز التنسيق والسياسات حول قابلية التشغيل البيني للبيانات ومشاركة البيانات وتحليلها وإدارة المعلومات بشكل عام. |  |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                      | 9.1 زيادة الحضور الميداني لموظفي الوكالات التشغيلية خلال المراحل المختلفة للاستجابة التشغيلية.  | التوصية 9:<br>تعزيز الجودة والإشراف المباشر، بما في ذلك مراجعة الترتيبات                         |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري                      | 9.2 تعزيز المعايير الدنيا بشكل فوري وعاجل. العمل معاً لتحسين ظروف النازحين داخلياً، بما يشمل تقديم الحلول المستدامة لهم (تقليل مخاطر الإخلاء، وما إلى ذلك) ودراسة إمكانية العودة الطوعية.   |  |

|  |   |   |
|--|---|---|
| إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن       | 9.3 إجراء مراجعة شاملة لـ (1) الإجراءات الأمنية، (2) التوظيف، (3) تقييم المخاطر وتحليل الأمان بهدف الحد من التدابير الأمنية غير الملائمة، وتمكين عمليات أفضل، وبناء الثقة مع السلطات المختلفة، وتوفير الأمن الحقيقي حين يتطلب الموقف هذا فعلاً. تخفيف الاعتماد على المرافقة المسلحة. وتخفيف الاعتماد على التحالف الذي تقوده السعودية/لجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية والتخلص من بروتوكولات إرسال الإخطارات/الإشعارات عندما لا تكون ضرورية. | الأمنية للأمم المتحدة بهدف تمكين العمليات           |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري           | 10.1 مراجعة وتحديث استراتيجية الحماية لعام 2017، بما في ذلك تدابير أفضل لتعميم الحماية وإعداد تقارير / إجراءات دورية لفريق العمل القطري حول القضايا الحرجة.   | التوصية 10:<br>ضمان تعميم الحماية طوال فترة العملية |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري           | 10.2 الدعوة مع الجهات المانحة للحصول على تمويل أكبر لخدمات الحماية والموارد البشرية من أجل الحماية. وتشجيع وكالات الحماية على الاستثمار في المزيد من الموظفين على الأرض، بما يشمل المستويات العليا.   |   |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري           | 10.3 الاستمرار في البحث عن فرص لإجراء حوار بناء مع السلطات للسماح لها بالقيام بأعمال الحماية. يجب أن تكون القيادة الإنسانية داعمة ومشاركة.  |   |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري           | 11.1 إعادة تفعيل إطار المساءلة لليمن 2017، إلى جانب المعالم الرئيسية والأهداف القابلة للقياس، وتعميم استخدامها في جميع مراحل الاستجابة.   | التوصية 11:<br>تحسين أنظمة وممارسات المساءلة        |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري           | 11.2 نشر إحصاءات المساءلة (عدد الشكاوى ونوعها والإجراءات المتخذة استجابةً لها).   |   |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري           | 12.1 تبسيط نظام تنسيق المجموعات الحالي، بناءً على مراجعة داخلية سريعة للترتيبات الحالية بهدف تقليل المجموعات والاجتماعات حيثما أمكن ذلك. دعوة الفريق القطري للعمل الإنساني للاتفاق على تدابير التعزيز.  | التوصية 12:<br>تعزيز العمل الجماعي                  |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري           | 12.2 تعزيز التعاون في القضايا الرئيسية مثل الوقاية من مخاطر المجاعة. تحليل تجربة الحد المتكامل من مخاطر المجاعة واستخدامها من أجل عمل مشترك أفضل وأعمق.   |   |
| منسقو مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة العالمية | 12.3 تطوير الأدوات المشتركة في القطاعات حيثما أمكن، على سبيل المثال: السيولة النقدية.   |   |
| منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري           | 12.4 استكشاف طرق جديدة لتمكين "المراكز الرئيسية" للعمل والتميز بين استراتيجيات الاستجابة دون تجزئة. إذا كان هناك مجال أكبر للعمل في مجالات الحكومة المعترف بها دولياً، فيجب متابعتها.   |   |

|  |  |  |
|--|--|--|
| منسق الشؤون<br>الإنسانية والفريق<br>القطري | 12.5 تطوير نهج جماعي أفضل لتعميم المبادئ الإنسانية. ينبغي على الوكالات أن تجد طرقاً للعمل بانسجام عند مواجهة التهديدات السياسية التي تواجه الاستقلال التشغيلي. |  |
|--|--|--|